http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1511) السنة السادسة -الثلاثاء (19) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم السادس عشر

فلك الدين كاكايي

لاتتعجلوا! فَلَن تتخلصوا من الكرد!
ماذا يفعل هؤلاء المثقفون العرب ((المحتجون)) على أي تقارب وتواصل عربي كردي؟
إنهم يريدون ((التخلص)) من الكرد!
إلاّ ان هناك طرقاً أخرى للتخلص منهم وهو منحهم الأستقلال وكفى المؤمنين شر القتال! والمشكلة هي إن كرد العراق لايطلبون الأستقلال رسمياً. فقد أختاروا العيش في العراق ديمقراطياً فيدرالياً على أساس المساواة والمشاركة والعدالة في توزيع الثروة والسلطة.

لا أدري كيف تبدأ الأفكار وتتشكل في أذهان الآخرين ومتى تتحول الأفكار الى قوة مادية. فلا أدري فلسفة المشرعين الكرد الأوائل الذين طرحوا سنة ١٩٩٢ على البرلمان الكردستاني فكرة الاتحاد الفيدرالي للعراق، وقد صوت البرلمان بعد شرح مطول للفكرة. كنت آنذاك عضواً برلمانياً. والدافع الذي جعلني، مثلاً، أصوت لصالح الفيدرالية، وبقاء الشعب الكردي داخل العراق على أساس أتحاد أختياري حر وديمقراطي بحقوق عادلة ومتكافئة، هو منطق معين في التفكير متبلور في أذهان معظم الكرد المعنيين بشأن المسألة الكردية، ويقول هذا المنطق: ان الأستقلال جيد ومطلب تأريخي للأمة الكردية لكنه قد يضر أكثر مما ينفع إذا لم يتحقق في شروط متكاملة. فماذا يَعني الأستقلال وتشكيل دولة كردية على أرض كردستان العراق؟ يعني أن حوالي ٥-٦ ملايين إنسان (هو العدد التخميني للكرد حالياً) يجب أن يعيشوا منعزلين على أراض معظمها جبلية بمساحة ٧٠-٧٥ ألف كم٢ (هذا اذا ضمت جميع المناطق التأريخية إلى إقليم كردستان واحد)، وسيبقون محاصرين باقتصاد ضعيف وعلاقات خارجية صعبة، دون أي منفذ إلى البحر، وفي تجربة غير متكاملة، تحاصرهم أربع دول كل منها أقوى من الكيان الكردي بما لا يقاس، وكل منها تمتلك اقتصاداً أقوى وخبرة ادارية ودبلوماسية أغنى وعلاقات متنوعة، فماذا بإمكان كيان منعزل ضعيف ان يفعل ليتقدم شعبه وتزدهر، خاصة ان لكل دولة من دول الجوار الأربع مصالح كبيرة مع الدول الكبرى والمجتمع الدولي، فماذا لو وقفت دولة او دولتان، وربما أكثر، ضد الكيان الكردي الوليد؟ أيهما سيختار المجتمع الدولي في وقت الحسم: نحن أم أولئك؟

شكوك ومخاوف من تقلبات المجتمع الدولي:

اذ برغم التعاطف الدولي الواسع معنا منذ سنة ١٩٩١ فإن شكوكنا الدفينة من أحتمالات التقلبات الدولية وتغيير المواقف ظلت حاضرة في الأذهان.
بهذا المنطق صوت البرلمان الكردستاني والشعب الكردستاني للفيدرالية ودافع عنها بعد سنة ٢٠٠٣ حتى تم تثبيته في الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
كنا نناقش الموضوع ونحن أحرار بينما النظام السابق غائب كلياً عن الساحة.
كنا نتساءل اليس من الأفضل، اذن، ان نبقى داخل العراق ونتمتع بأمكاناته وثرواته الغنية تحت الأرض وفوقها ومياهه وانتاجه الزراعي وامكاناته السياحية وعلاقاته الدولية وموقعه في العالمين الإسلامي والعربي، فتكون قوة العراق قوتنا أيضاً، وقوتنا قوته كذلك؟! أليس هذا أفضل من اختيار مصير مجهول في بقعة منعزلة محاصرة قد تصبح لقمة لمطامع هذا أو ذاك وتدخلات الآخرين وتحويلنا الى لعبة جنونية؟!
هكذا كاد ان يحصل بعد اندلاع الاقتتال الداخلي سنة ١٩٩٤-١٩٩٨، ولم تبق دولة مجاورة، حتى عراق صدام حسين، إلا وتدخل ووصلت أياديه ومخابراته إلى عمق الإقليم ومدنه الكبيرة، وصار الإقليم ملعباً للقوات المتدخلة... كانت بمثابة ((بروفة)) من هذه الدول، اذ لولا تدخل المجتمع الدولي لاسيما وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٩٨ لإيقاف القتال الداخلي وتوقيع اتفاقية معروفة باتفاقية واشنطن لما أمكننا وحدنا الاحتفاظ بالقدر الذي نمتلكه الآن، فإذا لم نتقن التعامل مع بغداد، التي بدورها ينبغي أن تتقن التعامل معنا، فإن معظم المكاسب الحالية مهددة بالزوال في لحظة معينة من الانعطاف الدولي والإقليمي.
هل كنا على قدر من التعقل والحكمة، أم ماذا؟
مهما قيل عن قرارنا سنة ١٩٩٢ بالفيدرالية سواء من قبل الكرد أو العرب فإن مافعلناه هو وليد منطق التفكير الذي كان يسود بيننا في البرلمان.
فهل في ذلك تفريط بالحقوق الكردية كما يقول متشددون أكراد الآن؟
وهل في ذلك إجحاف بحق الجانب العربي كما يقول متشددون عرب الآن، ويطالبوننا بالتنازلات؟
وهل نستمر في ما نحن عليه؟
بالتأكيد سنستمر في ما قررناه كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً وهذا يرتبط باختيار الجانب الآخر أيضاً. وأما وجه التعقل والحكمة في ذلك فهو واضح، على الأقل في ان المجتمع الدولي المهيمن على السياسة العراقية وسياسة الشرق الأوسط لم ولن يسمح لنا بأكثر من ذلك، وربما أنه لن يسمح أيضاً بتراجع أية حكومة فيدرالية عراقية عما أقره الدستور الدائم، الذي هو ليس دستوراً اعتياديا، بل هو بمثابة عقد سياسي اجتماعي ثقافي لأعادة بناء الدولة العراقية على أساس التوازن بين مكوناتها وأنصاف المظلومين وإرساء أسس المساواة والتكافؤ في توزيع السلطة والثروة بين العراقيين أجمع. وحاز مفاد الدستور العراقي على تأييد أممي ودعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٦٣٧م، بداية الاتصالات الكردية العربية في التأريخ

(١): ها قد وصلنا إلى أساس البحث في جذور التواصلات وبداية العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الشعبين العربي والكردي منذ أكثر من (١٤) قرناً.
كان ينبغي إيراد هذا القسم في بداية هذا البحث، إلاّ إن محاولة الرد على أفكار وانطباعات سلبية خلال هذه الأيام دفعتني إلى تأجيل هذه الفقرة المهمة.
(سنأتي إلى بعض التفصيلات لاحقاً)...
فلو عرف المثقفون العرب مدى عمق علاقات التواصل والتشابك والاندماج بين الشعبين طوال القرون الماضية لما أحتج بعضهم على زيارة مثقفين عرب الى إقليم كردستان، بل لبادروا بأنفسهم لزيارات جماعية للاطلاع ميدانياً عن كثب ومعرفة هذه الأرض والناس فيها، ثقافتهم وحياتهم الاجتماعية وآمالهم ورغباتهم. فالمجتمع الكردستاني مجتمع مفتوح بطبيعته، تتمتع فيه المرأة أيضاً بقدر من الحرية منذ قرون طويلة، وهو مجتمع تواق إلى المعرفة والعلم والفن، ومسالم مع الجيران والأبعدين، يحترم الأجانب والغرباء عنه. عودوا إلى قراءة ما كتبه الرحالة والباحثون الأجانب منذ قرون.
ان غياب الحرية والديمقراطية في معظم الأقطار العربية جعل متعذراً على الكرد إيصال صوتهم إلى الجماهير العربية والنخبة المثقفة، يضاف إلى ذلك قصور ذاتي وحداثة التجربة والتردد والشكوك من قبل الكرد أنفسهم.
فلم تظهر آفاق التواصل الحر المفتوح بين الكرد وشعوب وأمم المنطقة من عربية وإيرانية وتركية وغيرها إلاّ خلال تسعينيات القرن العشرين. اذ رغم ان الكرد وجيرانهم يعيشون معاً لقرون طويلة في منطقة جغرافية مشتركة هي الشرق الأوسط وشرق آسيا، فإن الأنظمة السياسية في شتى بلدان المنطقة ظلت تخنق الحريات وتمنع التواصل الحر بين شعوبها وتكتفي بتمرير وإشاعة معلومات وتصورات مشوهة ومغلوطة وتضليلية عن هذا الشعب أو ذاك حسب مقتضيات مصالحها وعلاقاتها الدبلوماسية. فما زال المواطن العربي يعرف القليل جداً عن المجتمع التركي كذلك الإيراني والكردي والعكس صحيح. فسياسة الأنظمة كانت مبنية على التجهيل والتضليل.

الكرد، الضحية الأساسية في هذا الحصار:

فلم تتكامل الأنظمة في هذه الدول مع الشعب الكردستاني من منطلق كونه شعباً عريقاً أصيلاً في الشرق الأوسط، ولا باعتباره شعباً مسلماً ينتمي الى العالم الإسلامي الواسع، ولا باعتباره صاحب ثقافة وتراث وتأريخ وارض واقتصاد يؤهله للوقوف الى جانب الآخرين على قدم المساواة.
فقد اصبح الكرد ضحية اولى واساسية لهذا الحصار الإقليمي السميك المظلم الذي اقامته دول المنطقة أمام شعوبها أولاً، ومن ثم امام الكرد بأشكال وآثار سلبية مضاعفة.
يريد بعض المثقفين العرب استمرار هذا الحصار المتداخل الذي يمسهم أنفسهم كذلك، وهو الذي يحرمهم من حرية الحركة والسفر والاطلاع، ويجعلهم فرائس وضحايا لسياسة التجهيل وتمويه الحقائق.

حصارات ثلاثة على كردستان العراق (١٩٩١-٢٠٠٣):

نحن نريد كسر هذا الطوق برغم أمكاناتنا المتواضعة. بدأ انهيار جدران العزل العنصري تدريجيا وذلك بفتح ثغرات في الحصار الدولي والإقليمي منذ سنة ١٩٩١ (كنا نحاول ذلك قبل ذلك أيضا إلاّ ان ظروفنا كانت أصعب وأقسى).
فكان إقليم كردستان يعيش تحت ثلاثة حصارات ثقيلة خلال سنة ١٩٩١-٢٠٠٣. الأول هو الحصار الدولي بقرار مجلس الأمن، المفروض على العراق، وقد شملنا الحصار الدولي باعتبارنا جزءاً من العراق. الثاني، هو حصار النظام العراقي على إقليم كردستان اقتصادياً وإدارياً وسياسياً وتعليمياً وصحياً... الخ! استمر ذلك طوال نفس الفترة.
أما الحصار الثالث والاخطر فهو الحصار الإقليمي ثقافياً وسياسياً وامنياً إضافة الى التدخلات الخارجية. فالحصار الأخير هو الحصار التأريخي على الأمة الكردية منذ التقسيم الأول لكردستان حسب اتفاقية بين الامبراطوريتين العثمانية والايرانية بعد معركة جالديران في ١٥١٤/٨/٢٣، ففي عام ١٥٥٥ انعقدت معاهدة تركية -ايرانية اصبحت شمال غرب وجنوب كردستان خاضعاً للامبراطورية العثمانية وشرق كردستان خاضعاً للامبراطورية الأيرانية الصفوية.
هذا التقسيم ألحق غبناً تاريخياً فادحاً بالأمة الكردية، وهو بمثابة كارثة تأريخية نعانيها منذ أكثر من ٤٥٠ عاماً.
وقد ظلت كردستان قسمين (جزأين) منعزلين منفصلين طوال هذه القرون بحيث ان كل جزء تطور بشكل مختلف حسب ظروفه وثقافة وسياسة القومية السائدة الاكبر: الايرانية و التركية هنا.
كارثة التقسيم الثانية ١٩١٨:
وحلت كارثة ثانية للتقسيم اشد وطأة بعد أنتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، حيث، حسب أتفاقية سايكس بيكو والأتفاقيات الثنائية الأخرى بين بريطانيا وفرنسا، جرى تقسيم الجزء أو القسم الكردستاني الخاضع للدولة العثمانية التركية منذ ١٥٥٥م إلى ثلاثة أجزاء: جزء في تركيا وجزء في سوريا وجزء في العراق، بينما بقي الجزء الخاضع للدولة الإيرانية كما هو في مساحته وجغرافيته. ما معناه ان كردستان الكبرى تحولت الى أربعة أجزاء. كما قلنا في الأقسام الأولى من هذا الحديث فإن محنة إقليم كردستان العراق تبدأ مع التقسيم الاخير.
وكان التقسيم يعني اقامة جدران عازلة سياسية وأمنية وأقتصادية بين جميع أجزاء كردستان حتى تظل بعيدة عن بعضها ولا تلتقي. ونتجت عن ذلك سياسة كولونيالية أستثنائية: تعاون أربع دول على اخضاع شعب واحد بعد تمزيق وطنه، وتعاون قوى دولية كبرى مع هذه الكولونيالية(٢). تجلى ذلك في الاحلاف العدوانية العديدة التي تكونت بين هذه الدول وأفغانستان وبدعم بريطانيا في سعد آباد سنة ١٩٣٧، ثم حلف بغداد المعروف باشتراك باكستان ايضاً الى جانب تلك الدول ومشاركة ضمنية من قبل فرنسا ومن ثم أمريكا، خاصة بعد إلغاء حلف بغداد من قبل حكومة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقيام حلف جديد عرف بحلف السنتو (المركزي) الذي ساند حكومة البعث الأولى سنة ١٩٦٣ لشن حملة عسكرية قاسية على الحركة التحررية الكردية، حيث ساهمت في الحملة جيوش العراق وتركيا وإيران وسوريا بدعم استخباراتي ومادي ودبلوماسي من قبل بريطانيا وأمريكا وحلفائهما في الغرب.
فالتقسيم الأول سنة ١٥٥٥، والثاني سنة ١٩١٨ كان بمثابة جدران عازلة(٣) شاهقة بين أجزاء الشعب الكردي في الشرق الأوسط، أشبه بالجدران الخرسانية العازلة التي تقيمها أسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تحولت فلسطين الى جزر ومناطق منعزلة عن بعضها.
تخيلوا، اذن، ان مثل هذه الجدران الأمنية والبوليسية العازلة تخترق وتطوق الشعب الكردي منذ أكثر من أربعة قرون ونصف القرن، فكيف صمد وقاوم الكرد طوال هذه المدة وصان ثقافته وتراثه وحافظ على هويته ووجوده، مجرد الوجود؟! هذا الموضوع بدأ مستشرقون وباحثون عديدون في العالم يدرسونه ويحللونه ويبحثون عن أسرار بقاء وديمومة الشخصية الثقافية الكردية المتميزة، التي أسميها بالكيان الثقافي الكردستاني، وأسرار هذا الانتعاش المفاجئ والازدهار والنماء لهذا الكيان في أول فرصة تحررية متاحة كما حصل منذ سنة ١٩٩١ حتى اليوم. ربما معظم المثقفين الكرد أيضاً يدركون أسرار هذا الاندفاع السريع نحو الانبعاث والازدهار، أما المثقفون العرب وغيرهم فهم أحرار في معرفة ذلك ام لا، أحرار في البحث والدراسة أم لا للاطلاع على ما جرى على هذه البقعة من الشرق الأوسط، وماسيجري خلال عقود قليلة قادمة خاصة على صعيد شمال كردستان الذي نعني به (كردستان- تركيا).

(١) م. س لازاريف وآخرون، تأريخ كردستان، صدر بالروسية في موسكو سنة ١٩٩٩، ترجمه د. عبدي حاجي الى العربية نشر في ٢٠٠٦ عن دار سبيريز في دهوك. يورد المستشرقون الروس ان أولى أتصالات العشائر الكردية والعربية حصلت سنة ٦٣٧م.
وتشابكت هذه العلاقات والاتصالات بعد وصول الإسلام الى ولاية شهرزور الكردية سنة ٦٤٣م وذلك بعد حرب قاسية. كانت شهرزور حاضرة كردية معروفة ومعقلاً أمامياً آنذاك.
(٢) لعالم الأجتماع التركي الكبير اسماعيل بيشكجي كتاب تحليلي خاص عن طبيعة هذه الكولونيالية في كردستان، سجن بسببه وعانى السجن سنوات طويلة.
(٣) هذه الجدران العازلة السميكة بين أجزاء كردستان تحولت أيضاً إلى جدران عازلة بين شعوب المنطقة التي أصبحت تعيش في أوطان خانقة أشبه بمعسكرات اعتقال نازية أو المعسكرات التي أقامها الايطاليون لعزل الشعب الليبي عن بعضه البعض؛ وبالتالي فإن سياسة العزل العنصري التي مارستها دول المنطقة ارتدت إلى شعوبها بالتخلف والعزلة عن العالم، اذ ان الحفاظ على بقاء هذه الجدران الأمنية والسياسية العازلة كان يتطلب سياسة استبدادية خانقة تقمع حقوق وحريات الجميع بمن فيهم العرب والترك والفرس وغيرهم، علاوة على الكرد الهدف الأصلي للاستبداد والعزل العنصري.

نقاش اقتصادي مفتوح وصريح مع الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء

كاظم حبيب

٢-٢

هل من أنموذج للتنمية في العراق؟

السؤال المشروع الذي يستوجب الإجابة الصريحة عنه هو : هل تمتلك الحكومة العراقية الراهنة إستراتيجية تنموية، أم لا تزال الأمور تراوح في مكانها رغم مرور ست سنوات على سقوط الفاشية السياسية، ورغم وجود وزارة للتخطيط ومسؤولين عن الملف الاقتصادي؟ وهل هذا ناشئ عن تضارب في الآراء والمواقف والمصالح للقوى والأحزاب المختلفة المشاركة في الحكم في تشخيص وجهة وحاجات وآليات التنمية المنشودة أم أن شيئاً آخر وراء الأكمة؟

كل الدلائل تؤكد عدم وجود إستراتيجية للتنمية على صعيد العراق كله، ومعه طبعاً إقليم كردستان، وهذا ما أكده وزير التخطيط علي بابان أكثر من مرة. ولكن هناك بعض الأفكار والمواقف التي يلتزم بها المشاركون في الحكم وخارجه ويلتزمون بهذا النموذج أو ذاك في التنمية وفي تحديد الإستراتيجية، كما في حالة الأخ الدكتور برهم صالح أو حكومة إقليم كردستان أو بعض الأطراف الأخرى المشاركة في الحكومة المركزية ببغداد. وقبل الإجابة عن رؤيتي لاستراتيجية ووجهة التنمية وآلياتها يفترض الحديث عن النموذج الاقتصادي الذي يراد الأخذ به للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق. أي، ما العوامل التي تفرض على الحكومة العراقية تحديد الأنموذج الاقتصادي الذي يراد الأخذ به خلال الفترة القادمة؟
حين نمعن النظر في أوضاع الاقتصاد والمجتمع في العراق سنجد أمامنا الواقع الكارثي الموروث والمستحدث التالي :
١. يعتبر العراق من البلدان النامية التي تعاني من تخلفاً اقتصادياً شديداً وانكشافاً كبيراً على العالم الخارجي. وقد أدت السياسات التي مارسها النظام السابق والحروب العدوانية التي فجرها وخاضها والتفريط الوحشي بموارد البلاد المالية وثرواته الوطنية من جهة، والسياسات غير الرشيدة التي مارستها الإدارة الأمريكية والحاكم بأمره بريمر وتفاقم الطائفية السياسية والتمييز الديني والطائفي، وتفاقم الإرهاب الدموي وتكريس سياسة التوزيع الحصصي للسلطة وانتشار الفساد والنهب المالي من جهة أخرى، قد عطلا العملية التنموية طيلة السنوات المنصرمة في أعقاب سقوط النظام الدكتاتوري. والعامل الأخير حاول دفع البلاد في طريق مسدود حقاً لا يتناغم مع حاجات ومتطلبات وقدرات العراق.
٢. وبدت سوءات وجسامة وخطورة حالة الانكشاف على الخارج في فترة الأزمات والحروب والحصار الاقتصادي التي مر بها العراق في عهد النظام الاستبدادي ، ولكنه يلاحظ اليوم أيضاً بالارتباط مع الأزمة الاقتصادية العميقة التي لا تزال لم تستكمل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تجلت بالنسبة للعراق في انخفاض إيرادات النفط الخام بسبب تراجع الطلب على النفط وانخفاض سعر البرميل الواحد بنسبة عالية جداً من ١٤٦ دولاراً إلى أقل من ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد، وبقاء اسعار الاستيراد السلعي عالية جداً بالقياس مع سعر الخامات الأولية.
٣. والاقتصاد العراقي ليس مشوهاً من حيث بنيته الداخلية فحسب، بل ومخرباً تماماً بسبب تلك السياسات والحروب وما أعقبها من سياسات، إضافة إلى سيادة الفساد المالي والإداري الذي ضيع بطرق مختلفة ما وصلت للعراق من أموال من مانحين دوليين لأغراض إعادة الإعمار، حيث تعرقلت هذه العملية حتى الوقت الحاضر. والدكتور برهم صالح المسؤول عن العهد الدولي والذي إدار الكثير من اجتماعات المانحين يدرك أكثر من غيره التبذير والتفريط والضياع والفساد الذي ألم بتلك الأموال والنزر اليسير منه هو الذي بقي في العراق واستخدم لصالح الناس.
٤. واقتصاد العراق، كما هو معروف، نفطي استخراجي ريعي وحيد الجانب، وتعتمد ميزانية الدولة الاعتيادية والتنموية فيه على إيرادات النفط الخام بشكل خاص من جهة، كما أنه اقتصاد استهلاكي يعتمد على الاستيراد السلعي في تغطية الحاجة المحلية بنسبة عالية جداً ويعتمد على موارد النفط الخام في دفع مبالغ الاستيراد الاستهلاكي السنوية. أي أن إيرادات العراق المالية يذهب معظمها لأغراض الاستيراد السلعي الاستهلاكي.
٥. وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي محروم تماماً من عملية تراكم رأس المال ومن تنمية وتعظيم للثروة الوطنية من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية السلعية (الصناعة والزراعة) المحلية. ويتجلى ذلك بوضوح كبير في أسلوب علاقات الإنتاج المهيمنة والمضيعة لفرص الاستثمار وتحقيق التراكم من جهة، وضعف نمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية المنشطة للتراكم الرأسمالي وتخلف الأطر الضرورية لتعجيل التنمية الوطنية، وتنشيط القطاعين الخاص، المحلي والأجنبي، والقطاع الحكومي. ويمكن للتظاهرة الاحتجاجية التي نظمها اتحاد الصناعات العراقي مع بعض النقابات العراقية حول الموقف السلبي للحكومة من القطاع الصناعي تأكيد لما نقول في هذا الصدد.
٦. ورغم الحديث عن الجهود المبذولة في إقامة البنية التحتية والخدمات الأساسية، فأن العراق ما زال يعاني تخلفاً شديداً وشكوى مرة في هذا المجال أيضاً، وبشكل خاص في مجال الطاقة والماء والمجاري والهاتف والنقل...الخ ، رغم توافر الإمكانات لتنشيط العمل في هذا القطاع والذي يمكن أن يستوعب الكثير من الأيدي العاملة العاطلة حالياً.
٧. كما أن هذا الواقع قد تجلى في وجود بطالة واسعة أكثر بكثير مما يصرح به المسؤولون، إضافة إلى سعة قاعدة البطالة المقنعة المتراكمة في أجهزة الدولة المتضخمة والمستنزفة للكثير من موارد العراق المالية. وهي التي ستبقى تثير المزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتهيئ أرضية تحرث دوماً لصالح قوى الإرهاب والحصول على من ينفذ عملياتهم الإرهابية.
٨. ولا شك في أن العراق ما زال يعاني نقص قاعدة المعلومات والبيانات ومراكز البحث العلمي النظري والتطبيقي، إضافة إلى الضعف الشديد الذي تعاني منه الجامعات العراقية ومناهجها ونقص الجهاز التعليمي وضعفه ومعاناته من قوى الإرهاب وتدخل قوى الإسلام السياسي في الشأن الجامعي والتعليمي وفي وضع مناهج متخلفة ولا علمية واضطرار عدد كبير من الكادر العلمي إلى مغادرة العراق، إضافة إلى العدد الكبير الذي استشهد في حروب النظام المريرة وخلال الأعوام المنصرمة.
٩. ولا بد من الإشارة الواضحة إلى التدهور الشديد في بنية القوى العاملة في العراق من حيث مستوى التعليم العام والمهني والفني وتراجع مستوى المهنية والحرفية لدى الأيدي العاملة. وهذه الحالة تستوجب التغيير في وجهة التعليم العام والمهني والمناهج وإعادة التأهيل. وهي حالة مرتبطة بتراجع في حجم الطبقة العاملة وجمهرة الفلاحين لصالح الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وتعليمياً وثقافياً وانضباطاً.
١٠. ولا شك في أن الشرط الأساس لاختيار ووضع وتنفيذ إستراتيجية تنموية هو الأمن والاستقرار والتفاهم والتعاون وحل المعضلات بالطرق السلمية والآليات الديمقراطية بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في تكوين الحكومة، إضافة إلى موقف المجتمع من سياسات الحكومة. وأن ما يعيشه العراق حالياً هو غياب الثقة المتبادلة والتنافس بالمناكب المتبادل لانتزاع «اقصى الحقوق» في العراق الجريح والمخرب والإنسان العليل والمهموم حقاً.
١١. وبسبب الفوضى التي سادت العراق خلال عدة أعوام منصرمة وتحول مظاهر الفساد المالي والإداري الكبيرة في العهد الصدامي إلى مستوى النظام الفاعل في الدولة والمجتمع، وانسياب المليارات الكثيرة من الدولارات إلى جيوب الفاسدين والمفسدين، نشأت فجوة متسعة وأكثر من أي وقت مضى بين قلة قليلة مالكة للأموال ومرفهة، وبين أكثرية تعاني الفقر والعوز وشظف العيش ، برغم الحديث عن متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي الذي لا يعني شيئاً كما سنتحدث عنه في الحلقات اللاحقة.
١٢. وقد أوجدت هذه الحالة تراجعاً شديداً وسريعاً في مصداقية الناس وثقتها بقوى المعارضة السابقة والحاكمة حالياً على مستوى العراق كله. فالثقة بالدولة وحكومة الإقليم ومجالس المحافظات ضعيفة جداً والثقة في ما بين القوى السياسية مترديه، مما يزيد من حالة التأزم الجارية في البلاد.
١٣. والشيء الوحيد المنتعش في العراق هو الاستيراد وإغراق الأسواق المحلية بالسلع المصنعة السيئة النوعية من دول الجوار والدول الأخرى ذات الإنتاج الرديء، وهي ظاهرة سلبية بسبب استنزافها لموارد العراق المالية، وإعاقة البناء الصناعي والزراعي في البلاد، إضافة إلى إعاقة تشغيل العاطلين عن العمل.

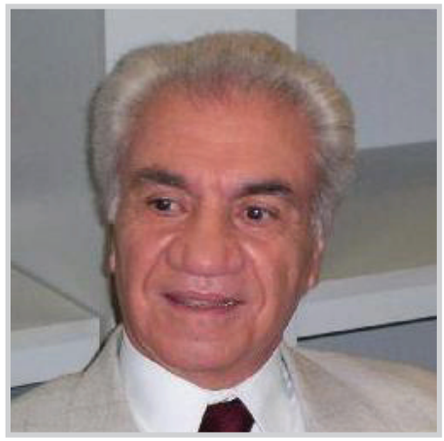

كاظم حبيب

برهم صالح

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com